المجلد4 / العـدد: 2
(ديسمبر2022) ص 55 - 74
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131
مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار
(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)

The impact of quality financial reporting on rationalization of investment decisions (Case study on the working commercial banks of Palestine)

حرية شعبان محمد الشريف[1] Houriya Sherif
[1]جامعة الأقصى، فلسطين، horiyasherif@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/17 تاريخ القبول: 2022/11/01 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، اعتمدت الباحثة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تبيان الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، حيث أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن توفر خصائص الجودة في معلومات التقارير المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية والاقتصادية لدى المستثمرين في البنوك التجارية في فلسطين، وتساهم أيضا في مساعدة المستثمرين في التنويع في الاستثمارات، وبالتالي القدرة على المقارنة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب بناء على الموازنة بين العائد والمخاطرة.

كلمات مفتاحية: جودة التقارير المالية، ترشيد قرارات الاستثمار، المصارف التجارية.
تصنيفات JEL: G11, G24, M40

Abstract: This study aims to identify the impact of the quality of financial reporting on rationalization of investment decisions in the working commercial banks in Palestine. The researcher depends on the inductive and deductive approaches to present the theoretical part and to analyze the results of the field study. Where the results of the field study approved that, the availability of attributes of the quality of financial reporting contributes in the rationalization of investment and economic decisions for investors of commercial banks in Palestine, and helps the investors in the diversification of investments. Hence, it provides the ability to compare the available alternatives in order to select the best one based on the balance of income and risk.

Keywords: quality financial reporting, rationalization of investment decisions, commercial banks.
Jel Classification Codes : G11, G24, M40

*المؤلف المرسل

1.مقدمة :

تعتبر التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الجهات المستفيدة من التقارير عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية، فهي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات، والتي من خلالها يمكن التعرف على أنواع النشاطات الرئيسية للمنشأة وطبيعة استثماراتها ومستوى أدائها خلال الفترات السابقة، كما أن التقارير المالية تعد من أهم المصادر التي تساعد المستثمرين على تحديد قراراتهم الاستثمارية.

ولا يمكن لتلك التقارير أن تؤدي الدور الفعال لها إلا إذا تميزت تلك المعلومات بخصائص الجودة التي تدعم عملية اتخاذ القرار، حيث أن جودة التقارير المالية تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية وتمكنهم من ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ويعتبر قطاع المصارف التجارية من أهم القطاعات التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية، لذلك تم إلقاء الضوء على أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، لتوضيح الأثر المتوقع على أداء هذه البنوك وقدرتها على مساعدة المستفيدين من تلك التقارير في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

1.1 مشكلة الدراسة: تحتاج المصارف التجارية بشكل دائم إلى ترشيد قراراتها الاستثمارية، وحتى تستطيع اتخاذ قراراتها المناسبة فإنها لابد أن ترتكز على قاعدة من المعلومات المحاسبية التي تتسم بالخصائص النوعية للجودة.

لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر ملائمة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين؟

2. هل تؤثر موثوقية التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين؟

3. هل تؤثر قابلية التقارير المالية للمقارنة على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين؟

2.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- **معرفة أثر جودة التقارير المالية والتي تتمثل في الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة على ترشيد قرارات الاستثمار.**
- **إلقاء الضوء على واقع البنوك التجارية من خلال الالتزام بإعداد التقارير المالية وفقا لخصائص الجودة وأثرها على تعزيز دور المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.**

3.1 أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في أثر الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات عند إعداد التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، حيث تساهم هذه الدراسة في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الخصائص التي تميز معلومات التقارير المالية ومدى توافر تلك الخصائص في التقارير التي يتم الحصول عليها، كما أنها ستقيس أثر تلك الخصائص على ترشيد قرارات المستثمرين في المصارف العاملة في فلسطين والتي بدورها نتائج يستفيد منها المهتمين بقطاع المصارف التجارية.

4.1 فرضيات الدراسة: بناء على مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة التقارير المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية التقارير المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقابلية التقارير المالية للمقارنة على ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

5.1 منهج الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعتها الباحثة، والتي تمثل جوهر المشكلة ومحاولة لاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر الظواهر الملائمة والطبيعية للأبحاث الإنسانية، وستطبق هذه الدراسة على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، من خلال استبانة لجمع بعض البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة، وتحليل تلك البيانات للتوصل إلى نتائج حول الفرضيات المعنية.

6.1 الدراسات السابقة :

– دراسة حسين وآخرون (2013): "قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين"، دراسة ميدانية طبقت على عينة عشوائية بحجم (47) فردا من المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهم العوامل التي من الممكن ان تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار التي يقوم المستثمرون باتخاذها في أسواق الأوراق المالية، استخدمت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تبيان الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وأن هذه العوامل تتفاوت في تأثيرها من مستثمر لآخر.

– دراسة Mohammadi (2014): " The Relationship between Financial Reporting Quality and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange "
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار والعوامل التي تؤثر في الشركات المسجلة في بورصة طهران بين العام 2009 والعام 2012، حيث طبقت الدراسة على القوائم المالية لعينة من 93 شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال فترة 2009 وحتى 2012، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن جودة التقارير المالية لها ارتباط إيجابي معتبر مع كفاءة الاستثمار، علاوة على ذلك يوجد علاقة مباشرة بين حجم الشركة وفرص النمو مع كفاءة الاستثمار، وأنه لا يوجد ارتباط بين حيازة المال واحتباس المصادر وكفاءة الاستثمار.

– دراسة الصايغ وعبد المجيد (2015): "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية، ودراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما وهي التمويل من البنوك والدوافع الضريبية لإدارة الأرباح والسيولة، حيث طبقت الدراسة على عينة من 41 شركة غير مالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 1998 وحتى 2013، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود انخفاض ملحوظ في جودة التقارير المالية للشركات المصرية محل الدراسة، كما أن ارتفاع جودة التقارير المالية يؤدي إلى التقليل من حالات نقص الاستثمار وزيادة الاستثمار.

– دراسة Nurcholisah (2016): "The Effects of Financial Reporting Quality on Information Asymmetry and its Impacts on Investment Efficiency"
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وعدم تجانس المعلومات وآثارها على كفاءة الاستثمار في عينة من مؤسسات التمويل التقاعدي في أندونيسيا، وتم استخدام المنهج الكمي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم حساب جودة التقارير المالية من واقع القوائم المالية ل 22 مؤسسة تمويل تقاعدي في أندونيسيا عام 2012، وذلك من خلال أحد المقاييس المالية لجودة التقارير، وتم حساب عدم تجانس البيانات من خلال قياس توقيت الإعلان عن التقارير المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: عدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية وعدم تجانس المعلومات، وعدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، أي أن جودة التقارير المالية لم تؤثر على المعلومات غير المتناسقة وأن المعلومات غير المتناسقة لم تؤثر على كفاءة الاستثمار.

– دراسة بنداس (2018): "أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية "، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وبصفة خاصة سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث ومحاوره المختلفة والمنهج الاستقرائي للوصول للمعلومات وتقييم الأدلة والمنهج التاريخي في جمع المعلومات والمنهج التحليلي لاختبار الفرضيات والمقابلات الشخصية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن التقارير المالية المنشورة هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات بغرض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وأن هنالك عدة عوامل تؤثر على كفاءة السوق المالية وبالتالي قرارات المستثمرين الأجانب بالسوق، مثل جودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المحاسبي والأوضاع السياسية العامة والظروف الاقتصادية بالدولة وقوانين ولوائح السوق المالية.

– دراسة فارس وريمة (2018): "أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ومنفعة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي وذلك من خلال دراسة مدى فهم وكفاية المعلومات المالية لعينة من المستثمرين الأفراد، ومدى إدراكهم لأهمية هذه

المعلومات من بين مصادر المعلومات الأخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومدى استخدامهم للمعلومات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بسوق عمان المالي. وتم استخدام استبانة لجمع المعلومات وزعت على عينة من المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود أثر كبير للمعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، وأن المستثمرين الأفراد يطلعون على التقارير المالية ويجدون أن المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير واضحة ومفهومة وكافية لغرض اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 جودة التقارير المالية:

يتحدد مفهوم جودة معلومات التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية لتلك المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، والتي يمكن أن تتحدد بناء على المنفعة المتحققة من وراء تلك المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات الملائمة بالنسبة للجهات المستفيدة منها. فالخصائص النوعية هي عبارة عن الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ولمساعدة المستخدمين في اتخاذ قراراتهم. وتتمثل تلك الخصائص من:

1.1.2.الملائمة: وهي تعني ملائمة معلومات التقارير المالية للفئات المستفيدة من تلك التقارير من خلال مساعدتهم في اتخاذ القرار الملائم. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. (جربوع، حلس، 2002، ص470)

وأكد القاضي وحمدان (2011، ص274) أن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أوعندما تؤكد وتصحح تقييماتهم الماضية. ويرى البعض أن المعلومات تمتلك خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أي يكون لها (قيمة تنبؤية) أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم أي أن لها قيمة استرجاعية ملائمة أو ما يسمى بالتغذية الراجعة (الفداغ،2002، ص53).

ولذلك نجد أن خاصية الملائمة تتوفر عندما تصل معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب وتكون مفهومة وذات قدرة في التأثير على القرارات التي يتخذها المستفيدين من تلك التقارير المالية، كما أن لها قدرة تنبؤية بالأحداث الحاضرة والمستقبلية، فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.

2.1.2.الموثوقية: ويقصد بالموثوقية أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فدرجة الوثوق بالمعلومات تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، (الدليمي وصالح، 2014، ص160)، ولكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق بها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما تهدف أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. (القاضي، حمدان، 2011، ص274) وذلك يعني أن الاعتماد على المعلومات والثقة فيها يتم من خلال خلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعبر بصدق عن المعلومات المعروضة في القوائم المالية، أي أن المعلومات يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي تعبر عنها، وأن تقدم المعلومات وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، وأن يتم عرضها بالقوائم المالية بطريقة موضوعية بعيدا عن التحيز، وأن تحتوي التقارير المالية على كافة المعلومات التي يجب أن يتضمنها التقرير ضمن حدود الأهمية النسبية وعدم حذف أي من البيانات التي قد تؤثر على عرض القوائم المالية والثقة بها.

3.1.2.القابلية للمقارنة: وهي تعني قدرة المستفيدين من القوائم المالية من مقارنة البيانات المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، أو مقارنة القوائم المالية للمنشآت الأخرى من أجل تقييم مركزها المالي النسبي والأداء والتغيرات في المركز. كما أن القابلية للمقارنة صفة تزيد من فائدة المعلومات المحاسبية وهي تعني إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة أو مع مقارنة نفس المعلومات لنفس الشركة من فترات مختلفة من أجل تحديد التغيرات في المركز المالي وفي الأداء (مرعي،2006، ص191)، ولهذه الخاصية جانبان فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من القوائم المالية وهما (عطية، 2014، ص91):

– استخدام القوائم المالية للشركة لفترة ما ومقارنتها مع القوائم المالية لنفس الشركة لفترات سابقة "وهو ما يعرف بالقابلية للمقارنة على المستوى الرأسي" والهدف منه تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

– استخدام القوائم المالية للشركة في المقارنة مع القوائم المالية لشركات مختلفة "وهو ما يعرف بالقابلية للمقارنة على المستوى الأفقي" والهدف منه إجراء التقييم النسبي للقوائم المالية الخاصة بهذه الشركات والأداء والتغيرات في المركز المالي.

ومن خلال ما سبق نجد أن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت، ويجب اعلام المستفيدين من القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وكذلك أي تغيرات في السياسات المحاسبية وأثر تلك التغيرات على القوائم المالية.

ومن خلال دراستنا لخصائص جودة المعلومات والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة نجد أن تلك الخصائص مكملة لبعضهما البعض، وأن أي تحسين في إحدى تلك الخصائص قد يؤثر على الخاصية الأخرى،

2.2 معايير جودة معلومات التقارير المالية :

توجد عدة معايير تحدد جودة معلومات التقارير المالية وهي: (جمعة، 2009، ص17-19)

– معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم المنشآت بالإفصاح الكافي عن أدائها.

– معايير رقابية: حيث ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

– معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

– ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المسائلة يتفق مع الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة لنجاح المنشأة.

– معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

وبناء على ما سبق فإن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المستفيدين من تلك التقارير.

3.2 الاستثمار :

يعد الاستثمار من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها والاستفادة منها، كما أن عملية الإستثمار تعتبر من أهم مقومات النشاط الإقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولذلك فإن المنشأة تتعامل بحذر شديد تجاه القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمار. ويعرف الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي. (مطر، 1999، ص9).

ويغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار، كما قد يشير أيضا إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء والعقود المستقبلية وعقود المبادلة والاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة. (الحناوي ومصطفى، 2006، ص18) كما عرف الاستثمار بأنه "عبارة عن أصل تحتفظ به شركة إما لغرض تنمية إيراداتها من خلال ما يوزع

عليها من إيراد مثل فوائد الودائع المصرفية أو عوائد أسهم أو ايجارات أو ارتفاع قيمة الأصل أو لغرض الحصول على مزايا أخرى للشركة المستثمرة من خلال العلاقات التجارية مثل توفير المواد الخام" (العامري، 2010، ص335)،

ومن خلال ما سبق نجد أن الاستثمار هو عبارة عن التضحية التي يقوم بها المستثمر من خلال الثروة التي يمتلكها بهدف تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروته.

4.2 الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: (مطر، 1999، ص31-34).

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

1.4.2. أن يسلك متخذ القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة، لتحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

2.4.2. أن يراعي متخذ القرار بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره الاستثماري، ومن أهم المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري: (نشنش، 2007، ص2- ص3)

- مبدأ الاختيار: يفترض ان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في اول فرصة تتاح له، ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق كفؤ وتوفر نظام معلوماتي واضح وشفاف يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار المناسب.

- مبدأ المقارنة: يفترض أن المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، ويقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل المناسب من خلال المقارنة بين البدائل المتاحة من حيث العائد والمخاطرة.

– مبدأ الملائمة: يفترض هذا المبدأ أن كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات، وهذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر، يحدد من خلالها درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية للقرار الاستثماري الذي يمكن اتخاذه.

– مبدأ التوزيع: يفترض هذا المبدأ أن الأصول المالية تختلف من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تحققها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من اجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

5.2 أنواع القرارات الاستثمارية:

يسعى المستثمر إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل مخاطرة، ولذلك يعتبر القرار الاستثماري خطوة تمهيدية لاختار بديل من بين البدائل المتاحة، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى ويمكن تحديد أهم أنواع القرارات الاستثمارية التي يمكن أن يتخذها المستثمر بالآتي (مطروتيم، 2005، ص17-ص18)

– قرار الشراء: يتمثل هذا القرار في رغبة المستثمر في حيازة أصل مالي، يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية (الأصل المالي) ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة اعلى من القيمة السوقية للأصل المالي محل التداول، أي أن قيمة الأداة الاستثمارية تزيد عن سعرها السوقي. لذلك نجد أن هذا القرار يعزز حافز الرغبة لدى المستثمر في اتخاذ قرار الشراء من أجل الاحتفاظ بالأصل وبيعه عند ارتفاع قيمته السوقية وبذلك تحقيق العائد الذي يسعى إليه المستثمر.

– قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر امام أصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، أي أن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها السوقي.

وبناء على هذا القرار فإن المستثمر لا يتوقع أن يحقق أي عائد جديد وإنما قد يلجأ إلى قرار الشراء أو البيع لأن كلاهما لن يحق له أي عائد إضافي.

– قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأداة الاستثمارية (الأصل المالي) الذي بحوزته أكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل

المخاطرة، أي أن قيمة الأداة الاستثمارية تقل عن سعرها السوقي. وبناء على هذا القرار فإن المستثمر يجد أن لديه فرصة يجب استغلالها لتحقيق عوائد جديدة لذلك يقوم بقرار البيع.

3. التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فروض الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة الفروض من خلال التكامل بين الإطار النظري والعملي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض من خلال الإجراءات التالية:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين بالبنوك التجارية، إضافة إلى المراجعين الخارجيين على هذه البنوك، إضافة إلى بعض المختصين بسلطة النقد بحكم الإشراف والرقابة على هذه البنوك، وقد استخدمت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وذلك لقلة حجم مجتمع الدراسة وتم توزيع جميع الاستبانات على مجتمع الدراسة بعد أخذ الإذن والموافقة من إدارة البنوك ومن مكاتب التدقيق الخارجية ومن سلطة النقد على توزيع الاستبانة، وكانت نسبة الاستجابات من المجتمع الأصلي (81.7%)، حيث تم توزيع (120) استبانة واسترداد (98) استبانة.

2.3 اختبار صدق وثبات الاستبانة:

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha Coefficient والذي بلغت قيمته (0.95)، وكذلك قيمة الصدق الذاتي بلغت (0.95) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

3.3 التحليل الاحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية:

استخدمت الباحثة برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة.

1.3.3.تحليل فقرات مجال جودة التقارير المالية :

تحليل فقرات محور "الملائمة" :

جدول رقم (1): الموافقة لفقرات محور "الملائمة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تساعد التقارير المالية متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة بالمستقبل.	4.41	0.623	88.16%	1	موافق بشدة
2	تتصف معلومات التقارير المالية بقدرة تنبؤيه تساعد متخذي القرارات على توقع نتائج المستقبل.	4.17	0.885	83.47%	7	موافق
3	تتسم معلومات التقارير المالية بمساعدة متخذي القرار على تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.	4.32	0.652	86.33%	2	موافق بشدة
4	تمكن معلومات التقارير المالية المستخدمين من التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية.	4.05	0.737	81.02%	8	موافق
5	تصل التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب.	4.28	0.685	85.51%	4	موافق بشدة
6	تصلح معلومات التقارير المالية لتقييم الأعمال الماضية أو تأكيد وتصحيح التوقعات المستقبلية.	4.19	0.653	83.88%	6	موافق
7	تعتبر معلومات التقارير المالية قابلة للفهم من قبل المستخدمين.	4.27	0.602	85.31%	5	موافق بشدة
8	يتم إمداد المستخدمين بالتقارير المالية قبل اتخاذهم للقرارات بوقت كافي.	4.32	0.667	86.33%	2	موافق بشدة
	جميع فقرات المحور معاً	4.25	0.459	85.00%		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (1) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) كما أن الوزن النسبي أعلى من 80%، ولذلك يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " الملائمة " يساوي 4.25 أي أن الوزن النسبي 85%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على أن التقارير المالية تتصف بالملائمة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن معدو التقارير المالية يطبقون خصائص جودة المعلومات على معلومات التقارير المالية التي يتم إعدادها وتقديمها للمستخدمين.

2.3.3.تحليل فقرات محور "الموثوقية"

جدول رقم (2): فقرات محور "الموثوقية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	تخلو معلومات التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز.	4.12	0.790	82.45%	8	موافق
	تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن العمليات المالية والأحداث التي تمثلها، أو المتوقع التعبير عنها.	4.31	0.633	86.12%	5	موافق بشدة
	تهتم التقارير المالية بالأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية.	4.31	0.664	86.12%	5	موافق بشدة
	تمتاز معلومات التقارير المالية بالمرونة والشمول.	4.34	0.625	86.73%	2	موافق بشدة
	تراعي التقارير المالية الموضوعية في المعلومات التي يتم عرضها ضمن تلك التقارير.	4.32	0.619	86.33%	4	موافق بشدة
	عرض التقارير المالية بشكل حيادي بعيد عن التحيز.	4.33	0.605	86.53%	3	موافق بشدة
	معلومات التقارير المالية لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات.	4.31	0.738	86.12%	5	موافق بشدة
	عرض التقارير المالية بصورة صحيحة وعادلة تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.	4.42	0.536	88.37%	1	موافق بشدة
	جميع فقرات المحور معاً	4.30	0.422	86.00%		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (2) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) كما أن الوزن النسبي أعلى من 80%، ولذلك يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " الموثوقية " يساوي 4.30 أي أن الوزن النسبي 86%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور، وهذا يدل على أن التقارير المالية تتصف بالموثوقية.

3.3.3.تحليل فقرات محور "القابلية للمقارنة"

جدول (3): فقرات محور "القابلية للمقارنة" :

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	يمكن مقارنة معلومات التقارير المالية لفترات مختلفة لنفس المنشأة.	4.42	0.536	88.37%	2	موافق بشدة
2.	يمكن مقارنة معلومات التقارير المالية لفترة واحدة لعدة منشآت.	4.14	0.885	82.86%	8	موافق
3.	يتم الإفصاح عن السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية.	4.38	0.650	87.55%	4	موافق بشدة
4.	يتضمن الإفصاح أي تغييرات في السياسات المحاسبية وآثار هذه التغيرات على المنشأة أوالمركز المالي لها.	4.28	0.715	85.51%	6	موافق بشدة
5.	يمكن مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة لأخرى لنفس المنشأة.	4.41	0.640	88.16%	3	موافق بشدة
6.	تحتوي التقارير المالية على معلومات تتصف بالثبات والاتساق.	4.37	0.581	87.35%	5	موافق بشدة
7.	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تؤثر على نشاط المنشأة من فترة إلى أخرى.	4.44	0.593	88.78%	1	موافق بشدة
8.	معلومات التقارير المالية تستخدام نفس السياسات والإجراءات المحاسبية	4.24	0.733	84.90%	7	موافق بشدة
	جميع فقرات المحور معاً	4.33	0.450	86.68%		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (3) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) كما أن الوزن النسبي أعلى من 80%، وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " القابلية للمقارنة " يساوي 4.33 أي أن الوزن النسبي 86.68%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على أن التقارير المالية تتصف بقابليتها للمقارنة.

4.3.3.تحليل فقرات مجال ترشيد قرارات الاستثمار

جدول (4): فقرات مجال "ترشيد قرارات الاستثمار":

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تساعد المعلومات الواردة في التقارير المالية المستثمرين على ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية الخاصة ببيع أو شراء أو عدم تداول أوراق مالية معينة.	4.30	0.629	85.92%	6	موافق بشدة
2	تساهم المعلومات الواردة في التقارير المالية في مساعدة المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات ذات العائد الجيد والاستثمارات ذات المخاطر.	4.34	0.641	86.73%	4	موافق بشدة
3	المعلومات الواردة في التقارير المالية تساعد المستثمرين على اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة بدلاً من الاعتماد على أول بديل متاح.	4.33	0.654	86.53%	5	موافق بشدة
4	يستطيع المستثمرين المقارنة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأفضل.	4.35	0.594	86.94%	3	موافق بشدة
5	تعتبر معلومات التقارير المالية ملائمة تساعد المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.	4.26	0.647	85.10%	7	موافق بشدة
6	تساعد معلومات التقارير المالية المستثمرين على التنويع في الاستثمارات بناءً على المخاطرة والعائد.	4.36	0.646	87.14%	2	موافق بشدة
7	تساهم معلومات التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين للحد من المخاطرة وزيادة العوائد.	4.24	0.704	84.90%	8	موافق بشدة
8	تؤدي جودة التقارير المالية إلى توجيه المستثمرين نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وترشيد قراراتهم الاستثمارية.	4.44	0.643	88.78%	1	موافق بشدة
	جميع فقرات المجال معاً	4.33	0.493	86.51%		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) كما أن الوزن النسبي أعلى من 80%، وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " ترشيد قرارات الاستثمار " يساوي 4.33 أي أن الوزن النسبي 86.51%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على أن جودة التقارير المالية تؤثر على ترشيد القرارات الخاصة بالمستثمرين.

4.خاتمة :

سعت الدراسة إلى معرفة أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العاملة في فاسطين وقد توصلت إلى النتائج التالية:

1.4 النتائج:

بناء على التحليل الاحصائي، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- جودة التقارير المالية تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالمستقبل.
- التقارير المالية في البنوك التجارية المعدة وفقا لخصائص جودة المعلومات والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، تحتوي على معلومات واضحة وتعبر بصدق عن المركز المالي للبنوك ويمكن الاعتماد عليها من قبل الفئات المستفيدة.
- جودة التقارير المالية تساهم في توجيه المستثمرين نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وبالتالي تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- جودة التقارير المالية تساهم في مساعدة المستثمرين في التنويع في الاستثمارات، وبالتالي القدرة على المقارنة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب بناء على الموازنة بين العائد والمخاطرة.
- التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين والمعدة وفقا لخصائص جودة المعلومات تساهم في مساعدة المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية.

2.4. التوصيات: توصي الباحثة بما يلي :

- **العمل على زيادة الوعي لدى العاملين في البنوك التجارية على أهمية الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات عند إعداد التقارير المالية من خلال الدورات وورش العمل الخاصة بطرق إعداد التقارير المالية وفقا لخصائص جودة المعلومات.**
- **العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين لبيان أهمية جودة معلومات التقارير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.**
- **ضرورة إلزام كافة المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لمساعدة الفئات المستفيدة من الثقة والاعتماد على تلك المعلومات.**
- **ضرورة إلزام سلطة النقد الفلسطينية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين بعرض تقاريرها المالية بصورة واضحة وعادلة وبعيدة عن التحيز والانحراف، من اجل تقديم معلومات صادقة للجهات المستفيدة من تلك التقارير.**

3.4 .الدراسات المستقبلية المقترحة :

ترى الباحثة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث في المستقبل ومن أهمها ما يلي:

- **دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في البنوك التجارية.**
- **دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية لدعم الاستثمار المحلي في فلسطين.**

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- **القاضي، حسين وحمدان، مأمون (2011)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن.**
- **بنداس، إبراهيم فطر (2018)، أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا، العدد الثاني.**

- جربوع، يوسف وحلس، سالم (2002) المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن,
- جمعة، هوام، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -واقع، رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة العربي ين مهيدي –أم البواقي-. .https://www.noor-book.com
- حسين، وليد حسين وخضير، ابتهال طالب وحافظ، عبد الناصر علك (2013)، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد22.
- الحناوي، محمد ومصطفى نهال (2006) مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- الدليملي، عصام حسن وصالح، علي عبد الرحيم (2014)، المعلوماتية والبحث العلمي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- الصايغ، عماد سعد وعبد المجيد، حميدة محمد (2015)، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، مصر.
- العامري، سعود جايد (2010) المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن,
- عطية، محمد عبد الحميد (2014)، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية,
- فارس، هباش وريمة، مناع (2018)، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9.
- الفداغ، فداغ (2002) المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، مؤسسة الوراق للنشر، ط2، الأردن.

- مرعي، عبد الرحمن (2006)، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2.
- مطر، محمد (1999)، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، ط2، الأردن,
- مطر، محمد وتيم، فايز(2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، داروائل للنشروالتوزيع، الأردن.
- نشنش، سليمة (2007)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثمار المالي، www.s_nechnech.net

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Nurcholisah K. (2016). The Effects of Financial Reporting Quality on Information Asymmetry and its Impacts on Investment Efficiency. International Journal of Economics, Commerce and Management, IV (5) 838-850.
- Mohammadi, S. (2014). The Relationship between Financial Reporting Quality and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. 4(6), 104-113.